حكمه في الاصل ولك ان تقول صرح به المصنف في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية
على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح
ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة
او بالنقل ولم يفهم منه تخصيص بالغلبة الآتي المثال قال كما ان اسوداه قوله فلذلك
لتفرع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة جمع مع اللام والفاء
ومن قال الفاء فيه تدل على ترتب العلة واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني
احدهما عن الآخر فقد اتى بالعجايب كيف والفاء في الشايع لترتيب النتيجة في
الواقع على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم
الغلبة واللام لترتب العرف قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم عروض
الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور
انما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة
ورد امتناع اسود الى عدم العروض ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة
معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد تعجب من ذوق هذا التحقيق
ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صنعة بجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل
لا بكل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة
لتفريع اشتراط الاصالة وتوضيح وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط
الاصالة ولذا اولى بذلك وشرط تجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلثة
قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا
مما اشكل على علماء هذا الفن الى الآن حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الان دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصفية العرضية والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان
يكون انصرافه لانتفاء وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام في الاعتذار
عن عدم الاعتداد بقبول التاء وما لا طايل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول
وقلت لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع في اعتباره نعت واما وجه

قطعهم

قطعهم في عدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل
كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع
فلذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية
لان اصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود في العجمي
بحث قال وقوله وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود في الصرف ولم يظهر
ان الشارح افاد الثاني قوله الاول للحية السوداء وهو الحية العظيمة السوداء
على ما في الصحاح قوله وضعف منع افعى اه ان قلت لو اوجب تقدير الوصفية
من غير تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع
الصرف في عمر فلم لم يحكم فيه بالضعف فيه قلت تقدم السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه
وانما قال يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر
قوله واشتقاقه من كال التخيل مصدر له قوله ذي خيلان جمع خال وهو المعروف قوله
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء وقيده باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء
لاشتراكها بينهما وانا اظن ان مراد المصنف التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي
لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه كما عرف فانه
دقيق قوله لا فناء حقيقي يقال المراد فناء ينقلب هاء فناء اخت ليست للتانيث ولو سمي
به مذكر لا يمتنع ولو سمي به مؤنث في حاله كحال عرفات فقال الزمخشري
عرفات ينصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث
ويمنع من تقدير تاء التانيث اذا لم يهتد في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث و
قال غيره يمتنع من الصرف والامنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة
قوله ليصير التانيث لازما فيهما كان التاء وضعت للتانيث واما التاء التي جيء
الكلمة بجارة اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت
على وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشارة الى التصرف
فيها في الترخيم قوله كما اشار اليه اي اشاره الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية

Copyright King Saud University